

## واقع الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية (دراسة اجرائية)

ميلاد مفتاح الحراشي ❖

### ملخص الدراسة

بازدياد التدفق الفكري والاعلامي، والثورة الرقمية المعاصرة، والذي شمل المنطقة العربية، أصبحت حرية التعبير الاكاديمي جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العربي. أن موضوع الحريات الاكاديمية، في الجامعات العربية، والتي تعني تخليق المعرفة واستجلاء الحقيقة يمر بعواصف شتى منها السياسية والثقافية والأمنية وتضادية علاقتها بمسألة السلطان ومؤسسة الدولة الرسمية. وسبب ذلك هو تنوع مدارس ومراكز التفكير في كيفية التعامل مع دور الجامعة من حيث الدور الاكاديمي المستقل والحيادي والتابع، وعلاقة ذلك بالدور التنموي والدور المعرفي وتخليق المعرفة والعلوم بحثاً عن الحقيقة.

وبالرغم من أن مسألة الحريات الاكاديمية حديثة نسبياً في الاوساط الاكاديمية العربية وليس لها موقع امامي في سلم الجامعات العربية، لكنها مسألة مؤرقة لكل من الاكاديميين والسلطة. ان الحريات الاكاديمية في الجامعات العربية تحتاج الى وقفة لاحترامها وصيانتها وعدم تسييسها، وذلك من خلال رفع يد السلطة المباشرة عن التعليم العالي في الجامعات العربية. ومشكل الحريات الاكاديمية في الجامعات العربية انما يكمن في غياب ادبيات الحريات الاكاديمية في الجامعات العربية، في ظل اندثار تام لمبادئ الحصانة الاكاديمية عملياً ونظرياً، وغيابها في التشريعات العربية لقطاعات التعليم العالي، وعدم تفعيل مقولات استقلال البحث العلمي عن مؤسسة السلطة. ومن جهة أخرى، عندما بدأت بعض الدول العربية التوجه نحو خصخصة الجامعات، والانفتاح على الجامعات الخاصة والأجنبية، باعتبارها مؤسسات للعلم، كان ذلك متغيراً اشار بوضوح الى فقدان مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي لمنوالها وبوصلتها للحريات الاكاديمية، وتقويض العلم والمعرفة، وليست امكنة

(\*) أستاذ في السياسات الدولية والعلوم السياسية. مستشار لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية وحقوق الإنسان. أستاذ زائر جامعة كمبريدج. أستاذ زائر جامعة موسكو الحكومية، أستاذ مقيم-جامعة جيليشيم، اسطنبول. عضو مؤسس لمجلس الثقافة العام الليبي.

Milad.moftah@yahoo.com

لصنع الخيارات والتوجهات، حيث قُصد من ذلك بأن هذه المؤسسات عليها العناية بوظائفها الأساسية وهي "تقريظ العلم" وصنع المعرفة العلمية. والمجتمع كقيل بمنحهم الثروة لانجاز هذه الوظيفة.

إذاً الحريات الاكاديمية لا يمكن لمؤسسة الدولة الرسمية أن تقدمها أو تمنعها، وإذا مارست هذا الدور فالاختلال المعرفي والبنوي للمركب الاجتماعي هو أحد النتائج الكارثية، لأنها تدخلت في صنع خيارات وتوجهات الحريات الاكاديمية بدون وجه حق. هذه الورقة تتوقع ان تستشرف تطور الحريات الاكاديمية، واستمرار أزمتهها ودور مؤسسة التعليم العالي العربي في الحريات الاكاديمية، وأخيراً، الوعي النقدي ومؤسسة التعليم العالي في العالم العربي.

**كلمات مفتاحية: الحريات الاكاديمية - البحث العلمي - مؤسسة السلطة - تسييس البحث العلمي - الوعي النقدي - الوعي الاجتماعي - الحقيقة - التنمية والحريات الاكاديمية - تراكم المعرفة والتنمية - التعليم العالي - تقريظ العلم - الوعي والحرية - Think Tank .**

### أولاً: تطور الحريات الاكاديمية واستمرار أزمتهها

#### Academic Freedom and Expression Development

لا تزال قضية حرية التعبير والبحث الاكاديمي في الجامعات العربية تعاني كثيراً، ومن أكثر القضايا الحيوية والشائكة في تاريخها عموماً، بالرغم من أن نظم التعليم العالي والاكاديمي في العالم العربي قد تطورت نسبياً، تبعاً لتطور مفهومها، فكلما اتسعت مساحتها ازدهرت بطرح أفكار جديدة ورؤى جريئة تستحث الجدل الفكري لإنتاج جينوم ثقافي وفكري جديد. وبازدياد التدفق الفكري والاعلامي والثورة الرقمية المعاصرة، والذي شمل المنطقة العربية باتت حرية التعبير الاكاديمي جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العربي؛ الإنسان بمختلف اطيافه الادراكية وغير الادراكية، المركب نفسياً والمعاني، المتشكك والمتيقن، المؤمن وغير المؤمن؛ المسيس وغير المسيس.

أضف الى ذلك مجموعة الاعلانات الشهيرة بالحقوق والحريات<sup>(١)</sup> منها اعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان، وإعلان كمبالا للحريات الاكاديمية والمسؤولية الاجتماعية، والإعلان الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، هذه الاعلانات عززت وبكل المقاييس الحريات الاكاديمية والفكرية وحرية التعبير، ولكنها بدون قوانين عاكسة لها.

عامّة الناس يكون انتاج الغث منهم متوقعا، كنتاج عرضي لا محال تحت مظلة حرية التعبير مثل انتاج الاشياء الاكثر رقي . أما على مستوى المؤسس الديني أو السياسية، فهي مطالبة أكثر من هؤلاء فقط كل ما يمليه عليها الدين نفسه والسلطان

السياسي، بالتعبير عنه والتفقه فيه، وعن الرسل والأنبياء، عن رموزه وأبطال تاريخه وعن كافة قضاياها وشؤونها، بحرية مسؤولة تحترم عقل الإنسان بما لا يوقع الضرر بالمجتمع أو يقود الى تضليله أو تجهيله.

ونتساءل، هل قدمت مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي حقائق موضوعية مجردة عن الأديان لإتباعها ولم تُسطر تسطيرا لصياغة الحقيقة كما تريدها أو تظنها أو كما ترغب في تسويقها؟ وأيها أكثر ضررا، الخرافات والأكاذيب القادمة من فرد أم من سلطة، وأبحاث أكاديمية مجردة (٢) كمعنى ومقصد من مقاصد الحريات الأكاديمية؟ وهل مؤسسات التفكير العربي مارست جرأة البحث في مؤسسة السلطة وبرامجها التنموية ومخرجاتها ومدخلاتها يوما ما، وأعلنت نتائجها علنا دونما اخذ موافقة الرقيب؟

إن تصوراتنا للعالم مثالية، فحرية التعبير الأكاديمي المتاحة للجميع نظريا، ليست متاحة بشكل مثالي على مستوى التطبيق حتى في العالم الغربي الذي نعدّه متحضرا، فثمة عوامل كثيرة قد تحد منها فيصطدم إنسانه بخط أحمر هنا أو هناك أو خروق مرحلية تبعا لظروف سياسية أو أمنية.

فلمعاداة السامية أو اللاسامية في مؤسسات التعليم العالي في الغرب قانون واضح في سبع دول منها النمسا وفرنسا وسويسرا. ولإنكار (الهولوكوست) أو (محرقة اليهود) قانون في تسع دول منها النمسا وفرنسا وسويسرا وألمانيا وإيطاليا. ولمنع استعمال الرموز النازية كالصليب المعقوف، قانون في خمس دول منها النمسا وفرنسا، والمطالبة بحق الشعب الفلسطيني جريمة سياسية دولية وأكاديمية يعاقب عليها القانون الدولي. معاداة السلطة والحاكم في الوطن العربي لها قوانينها التي تجرم هذه المعاداة. وبالرغم من أن هذه القوانين مقننة على مستوى العقوبة الجنائية التي تتراوح بين دفع غرامة مالية بما يعادل مئة دولار أمريكي الى ٤٠٠٠ تقريبا مثلا أو السجن لبضع سنين ممكن اسقاطها بدفع غرامة مالية، عدا النمسا التي قفزت الى عشرين سنة كحد أقصى، ومع انها لا تلزم إلا أهل الدول التي شرعتها، فنعت اليهود بأحفاد القردة والخنازير أو انكار المحرقة ما يزال قائماً في أطراف العالم ومنها الطرف الإسلامي؛ فان قطاعات كبيرة من الأفراد والنخب الثقافية والمنظمات الإنسانية في العالم تقف ضدها تحاول التصدي لها لتعارضها مع حرية التعبير.

من جانب آخر، وعلى المستوى العالمي، يجد البحث العلمي الحر عقبة قانون السامية الذي أصدره الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٤ حيث نص على أن تلاحق وزارة الخارجية الأميركية كل الأعمال المعادية للسامية في العالم وتقيم موقف الدول حول هذا الموضوع. الامر الذي دفع بعض

سلطات الدول المختلفة، إلى إغلاق بعض المراكز الأكاديمية التي لا تتفق ووجهة النظر الأمريكية<sup>(٣)</sup>. وقوانين كهذه أينما وجدت ولأي سبب كانت تقود إلى التشكيك بالحقيقة المراد ترسيخها بقوة القانون أكثر من تأصيلها. وهي محاولة غير مجدية لاحتكار الحقيقة، إن كان ثمة حقيقة، مثلما احتكرتها الكنيسة أبان انحطاط أوروبا الحضاري في عصورها الوسطى. أو بتعبير آخر، هي محاولة يائسة لتجريم الحقيقة ونسبيتها في عالم اليوم، مثلما احتكارها .

ومع وجود مثل هذه القوانين، لا يمكننا أن ننكر القفزة الكبيرة في مجال حرية التعبير الأكاديمي التي قفزها العالم الغربي وفي فترة قياسية، هذا لو علمنا أن بريطانيا منحت حتى حرية التعبير لأعضاء البرلمان داخل قبة البرلمان البريطاني في الربع الأخير من القرن السابع عشر، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد معارضة الحكومة الفيدرالية جريمة يعاقب عليها القانون، بينما كانت مساحة حرية التعبير المقننة لرجل الشارع الأمريكي تزرع وتقاس بلون جلده، واليوم يحكمها رجل أسود وصول صولته وفوزه بدورة انتخابية ثانية ٢٠١٣-٢٠١٦. لقد سمح العالم الغربي بالكثير الذي ما تزال فيه دول العالمين العربي والإسلامي تعده خطوطاً حمراء صارمة يُهدر دم من يتجاوزها ويُسارع لتصفيته جسدياً دون مقاضاة قانونية، خصوصاً عندما يأتي الأمر من الأكاديمك.

من الحمق سن قوانين تجرم أشياء غير مُعرفة، من الصعوبة حصرها أو تحديدها بدقة ضمن مفاهيمها المطروحة أو اصطلاحاتها مثل القوانين أنفة الذكر، أو من السهولة أن تمتد وتتسع كيفياً لتشمل حظر قراءة التاريخ الإنساني وفرض التعقيم عليه، أو تجريم البحث والتمحيص والمقارنة في التراث الديني السحيق وانتشال حقائقه المغيبة أو الغائبة عن العامة. ولأن الأمة الإسلامية خير أمة "تقرأ" فأول آية أنزلت على نبيها هي "اقرأ" فالمتوخى أن نتصدى لمثل هذه القوانين البائسة.

أن نعبر عن الحقيقة كما نراها، أو كما توصلنا إليها بشكل ما في حياتنا فتمسكنا بها كغنيمة، حق لا ينتزعه قانون أو عرف. الفيلسوف الألماني شوبنهاور<sup>(٤)</sup> عبر عن الحقيقة بقوله "الأديان مثل الديدان المضيئة، لكي تشع تحتاج إلى الظلمة". فيما عبر الفيلسوف الأمريكي مارك توين<sup>(٥)</sup> عن حقيقة بداية الأديان، كما تصورها، بقوله " اخترعت الأديان عندما قابل أول نصاب أول غبي".

عبد العزيز بن باز<sup>(٦)</sup> لم يذهب بعيداً عن المقولتين أعلاه في تصوراتهِ عن الحقيقة، ولكن بفارق استثنائي ذي شقين، الأول يطيح بجميع الأديان عدا دينه الحنيف، أما الثاني فتكفير من لا يدين بدينه، إذ يقول: "من اعتقد أنه يجوز لأحد أن يتدين بما شاء، وأنه حر فيما يتدين فإنه كافر بالله عز وجل، لأن الله تعالى يقول " وَمَنْ يَبْتَغِ

غَيْرِ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ " فلا يجوز لأحد أن يعتقد أن ديناً سوى الإسلام جائز، يجوز للإنسان أن يتعبد به بل إذا اعتقد هذا، فقد صرح أهل العلم بأنه كافر كافر مخرجاً عن الملة " (٧).

وذهب ما ذهب إليه بن باز كثيرون من قبله وبعده من العلماء والمشايخ وخلفهم جماهير غفيرة من الأتباع، المؤمنين بالقاعدة الشرعية والعقلية التي تقول " من ادعى شيئاً فعليه الدليل " والدليل انتقائي غالباً، يُستحضر من النص القرآني حسب العرض والطلب كما انتقاه بن باز. فيما يرى آخرون أن تصورات بن باز ومن يرى رأيه إساءة عداوية تحريضية ضد جميع الأديان سماوية كانت أو وضعية.

الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت، انماز لصالح البحث عن الحقيقة المجردة أو الاقتراب منها بقوله: " إن البشر جميعاً لو اجتمعوا على رأي، وخالفهم في هذا الرأي فرد واحد، لما كان لهم أن يسكتوه، بنفس القدر الذي لا يجوز لهذا الفرد إسكاتهم لو تسنت له القوة والسلطة، فأننا لو اسكتنا صوتاً فربما نكون قد أسكتنا الحقيقة، وإن الرأي الخاطئ ربما يحمل في جوانحه بذور الحقيقة الكامنة، وإن الرأي المُجمع عليه لا يمكن قبوله على أسس عقلية إلا إذا دخل واقع التجربة والتمحيص، وإن هذا الرأي ما لم يواجه تحدياً من وقت لآخر فإنه سيفقد أهميته وتأثيره " .

من جهة أخرى، ان قمع البحث العلمي الاكاديمي يحدث حينما يشعر السلطان أن من مصلحته الحفاظ على الوضع الراهن في المجتمع العربي، وعندما يرى أن البحث العلمي وسيلة لإحداث تغييرات في القيم والمفاهيم لا تكون في صالحه؛ ومن ثم يحدث الصدام بين البحث العلمي والسلطان. الباحث يمتلك المصادقية العلمية، والسلطان يمتلك القوة المادية الكفيلة لإجهاض أي محاولة بحثية تكشف عن صورة النظام أو السلطان. ولعل الأمثلة في التاريخ الإنساني، كثيرة على ذلك ومن أبرزها التعذيب البدني الذي تعرض له الإمام أحمد ابن حنبل، في سبيل التخلي عن معتقدات كان ينادي بها . كما أن جاليليو (عالم الفلك الشهير) قد تعرض للقمع الشديد عندما جاء بآراء جديدة في مجال الفلك تتعارض مع المعتقدات السائدة في المجتمع آنذاك.

من العقل والحكمة ألا تُحتكر عملية تقديم الحقيقة لأن ذلك مساس بجوهر الحريات والتراكم المعرفي، وأن لا نسعى الى تجريم نسبيتها في ظل الحريات الاكاديمية في الجامعات العربية المنشودة، وعدم اخضاعها لجمرك زمان ومكان السلطة، ولا ينبغي علينا ان نتخيل ان الدروب الضيقة سوف تسير في اتجاه واحد. من هنا نعتقد ان معاني ومقاصد الحريات الاكاديمية تتجاوز مفاهيم السلطة للحرية وأدواتها المقننة لها. وفي هذا السياق ، وطبيعة العصر وتطوره، والتحويلات التي يشهدها العقل البشري ، هناك حاجة ماسة الي التعامل مع التراث والموروث والاديان من منطلق

العلم الباحث عن الحقيقة، لان في جوهر الاديان والتراث توجد الحقيقة، وعندما نشاهد ان العقل البشري تعامل مع الموروث، والتراث، والاديان من منطلق العلم، بمعنى علم الاديان، وعلوم التراث، تصبح عمليات البحث عن الحقيقة في اعلى مراتب البحث العلمي المعززة بالحرريات الادراكية والدراية، وتصبح الحرريات الاكاديمية مجرد سلوك تفاعلي آخر، ومشرعة بقانون، ومدسترة بدستور. وفي ظل الحرريات الاكاديمية لا يمكن احتكار الحقيقة، ولا يمكن تعطيل آليات التفكير والتفكير في المجتمعات الاكاديمية.

### ثانياً: دور مؤسسة التعليم العالي العربي في الحرريات الاكاديمية

University Role and Academic Freedom:

دور مؤسسات التعليم العالي في المجتمع العربي عموماً لا يمكن اختزاله من السؤال الاساسي للوظيفة العامة لمؤسسة الجامعة: ما هي اغراض ومقاصد التعليم العالي؟ في العالم العربي هناك مدرستين للتفكير حول ذلك السؤال، الاولى ترى ان العالم العربي وجامعاته ينبغي ان تتحول الى مدرسة التفكير الليبرالي للتعليم العالي والاختصاص بالتنمية العامة<sup>(٨)</sup> من خلال اتجاه دمج التعليم العالي والاستثمار العام من زاوية الاقتصاد وذلك لإعداد الطلاب الى سوق العمل، ومن هنا فان الاقتصاد هو الذي يضع معاني ومقاصد الجامعات والتعليم العالي في العالم العربي، ودورهم يتحدد من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية<sup>(٩)</sup>؛ رواد التعليم العالي والجامعات لا ينبغي ان يكون دورهم مجرد تلقي الدروس أو تدريسها والبحوث الضيقة الأفق والتي تخدم السلطة؛ والمدرسة الثانية تذهب الى عكس ذلك حيث ترى ان معاني ومقاصد التعليم العالي والجامعات لها علاقة بخلق الوعي النقدي والاجتماعي ووسيلة اساسية لخلقها، وتوسيع دائرة الحرريات الاكاديمية الفعلية، بدلا من انشغالها بالتنمية العامة وطلبات مؤسسة السلطة، الى جانب انشغالها بالتدريس والبحث وتلقي الدروس وإعداد الكوادر الفنية<sup>(١٠)</sup>.

هذا الدور له خصائصه ومزاياه وعيوبه. مراكز التفكير الغربية في علاقتها بالعالم الثالث تلعب الدور الاكبر في رسم طبيعة الدور الذي ينبغي ان تسلكه جامعات دول العالم الثالث، وجامعات العالم العربي ليست استثناء. دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العربي متصل ومقترن بمؤسسة السلطة في كل قطر عربي. فهناك وزارات التعليم العالي ودورها المباشر في تسيير افاق البحث العلمي كمؤسسة تعبر عن توجهات النظام السياسي الذي تعتنقه.

من هنا فان دور التعليم العالي في العالم العربي لا يرتبط بالبحث عن الحقيقة وتخليق العلوم وبناء التراكم المعرفي، ولكن يرتبط بمتطلبات مؤسسة السلطة في

اقتناء التاريخ والتنمية . لماذا القول بذلك؟ الدولة والاكاديمي العربي جزء من تخطئ مشروع الحريات الاكاديمية لعدم الاختصاص الحاضر لبناء " الوعي الخلاق " عربياً من خلال الاقصاء المجتمعي في مراحل التجديد والحداثة والأصالة. أولى عناصر التأزم استباق عمليات صنع الدولة القطرية العربية وصنع المجتمع القطري في الحالة العربية، والحريات الاكاديمية وان وجدت في اقطار غير العربية فهي نتيجة لمرحلة عمليات استباق المجتمع وحراكه الطويل لوجود مؤسسة الدولة وكيانها، ومشروع الحريات الاكاديمية هناك لم يُعبر عن اراده سياسيه، بقدر ما يعبر عن حراك مجتمعي طويل انتج بدوره مؤسسة الدولة واستمر المجتمع الاكاديمي في خلق حرياته الاكاديمية. والمشهد الاكاديمي العربي اقحم نفسه في هذا السياق من خلال الاستهلاك المغاير للذات . الدولة هي التي تصنع المجتمع وتصنع الاكاديمي، وبالتالي هي المسؤله عن استيراد نوعية الحريات الاكاديمية المرغوبة والمطلوبة بمعايير دولتيه، وحتى في زمن ما يعرف بالعولمة والثورات العربية المعاصرة.

بهذا يمكن القول ان اشكالية دور مؤسسة التعليم العالي في الوطن العربي ليست لها علاقة بالعقم او التلاقح الثقافي، وفشلها في ابتكار وسائل المثاقفة مع الحريات الاكاديمية، ولكن لها علاقة بجذلية السلطة والديموقراطية في الوطن العربي. وبالتالي فأن التمشكل يكمن في العقلانيه الثقافيه العربية التي سمحت للاستعمار ولاحقاً الاخر بأن يخلق فكرة الدولة قبل ان يُخلق المجتمع، فأسرعت الدولة القطرية العربية بتركيب مفردات مجتمعيه لكل مرحله تمر بها الدولة القطرية العربية لضمان وجودها وليس لضمان وجود مجتمعيها، وتحولت الدولة الى صانع مجتمعي، وبالتالي الى صانع اكاديمي ومؤسس للحريات الاكاديمية، في حين كان ينبغي العكس.

### الوعي النقدي ومؤسسة التعليم العالي في العالم العربي

Social Sensibility and University Institution:

لعلنا ندرك جميعاً حجم المصائب التي اصابت مؤسسة الجامعة في الوطن العربي، وكيف يمكن لنا في العالم العربي من بناء فكر نقدي مسؤول متمهجاً في الجامعات العربية من أجل وعي مجتمعي يمكن على الأقل أن يكون مدخلاً لتأسيس مجتمع عربي اكاديمي حداثي البناء؟

الوعي الاجتماعي<sup>(١)</sup> Social sensibility هو المؤسس لأنظمة الدول الحديثة. ومن هنا تعتبر أقبية الجامعات ومعاملها ومدرجاتها ليست المكان المناسب لممارسته، إلا أن الأمر من واجب الكتاب والمفكرين والساسة والمثقفين. فالوعي عموماً لا يحصل في الجامعات ولا يزرع فيها إلا عرضاً. لان أمكنة الوعي وتشكيله ووسائله: ثقافة الأعلام ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والأسرة والعائلة ومؤسسات ما

قبل التعليم الجامعي . والمساجد والكنائس إذا كان هناك من يصلي، وكذلك المناابر السياسية التي يتعارف عليها المجتمع. ولا ننسى المعاناة الذاتية والرغبات الحرة للفرد المواطن الاجتماعي وهو يمارس الحرية ليشكل وعيه لا ليُشكل له. فهذه الأطر هي التي تعلم المواطن العربي العمل الجماعي، والتعاون والوفاء والتضحيات والمسؤولية الجماعية وتعلمه كيفية الاختيار وتحديده، لأنها مرتبطة بالحرية الشخصية والمواطنة، وحرية المجتمع.

فعندما تعتد الجامعة على حرية الاختيار والتوجه للفرد الاجتماعي والمواطني والذي تصنعه الثورة الرقمية الكونية ووسائلها، وكذلك المجتمع برمته من خلال التقدم نيابة عنه في رسم وجهته ومساره وخياراته وتشكيل وتنميط أوضاعه، فإن ذلك مساس بأبسط قواعد الحرية. لأن الجامعات يقتصر دورها على إثراء حركة البحث العلمي وتخليق العلوم والمعارف والتدريس الجامعي من خلال تنمية المعرفة وتطويرها والعمل على بنائها على أسس قوية وفي مختلف العلوم . إنه الإسهام في بناء حركة العلم . فالمعرفة العلمية لا تنمو وتتطور وتتراكم إلا من خلال الجامعات وإدارتها الأكاديمية المشهود لها ببصماتها في مجال البحث والتدريس. والمعرفة تتميز بكونها لا تتطور وتتراكم إلا بتميزها عن الأيدولوجيا. وبناءً عليه، فالوظيفة المفقودة للجامعات العربية عدم قدرتها على تمييز الأحكام الواقعية لطبيعة المركب المجتمعي المادي والمعنوي عن الأحكام المعيارية و القيمية<sup>(١٢)</sup> لواقعها الاجتماعي، أو حتى تقرير وتحديد ما ينبغي أن يكون أو لا يكون .

فإذا نجحت مؤسسة الجامعة في العالم العربي، وهي التي تمولها الدولة في بناء المعارف العلمية وأطرها من الباراديم Paradigm<sup>(١٣)</sup> المنشود المرتبط بفهم الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، وليس من خلال علاقة الواقع بمنظومة المجتمع القيمية تكون الجامعات العربية بذلك قد قدمت مشروعها التنموي والنهضوي للعالم العربي . وفي هذا المسار يمكن لها أن تعيد هندسة أوضاعها المستقبلية، لأنها سوف تعلم المواطن كيف يميز بين الخيار والمنطلق وبين الواقع والأحلام والأوهام. إذاً الثقافة، بمعاني الوعي، لا تُصنع في الجامعات ولا تُبنى في المدرجات، لأن للجامعة مهمة توفير البنيان المعرفي العلمي للسلوك الثقافي للبناء. فالثقافة بدون قواعد العلم سوف تنتج ثقافتها والخيار ثقافي عرضي ومتقلب ويؤثر على مركب الثقافي السياسية للمواطن كمحرك للبناءات الوطنية. الجامعة هي بالأساس مؤسسة علمية لممارسة فلسفة العلم النظري والتطبيقي، فهي متخصصة للتكوين العلمي لأصول المعرفة وإنتاجها وليست لها علاقة بالتكوين الأخلاقي والثقافي أو حتى السياسي والتربوي للمواطنة. فالتربية بشتى وسائلها وقنواتها لها



علاقة بعملية التكوين من العائلة والعشيرة والقبيلة إلى الحضانة والمدرسة الابتدائية والإعدادية والثانوية وقنوات التنشئة الأخرى. ولكن الجامعة مؤسسه للعلم وخلقه. وهذا لا يعني أن هناك تربيته منفصلة عن المعرفة والخيار الوطني المجتمع إلا أن الأخير ينبغي أن يكون مميزاً عن المعرفة العلمية ويبقى خياراً مرتبطاً برغبة الأفراد وتطلعاتهم الشخصية وخصائص المكون التربوي لهم.

الجامعة بذلك<sup>(١٤)</sup> لا يمكن لها أن تخلق الوعي الاجتماعي المسؤول وتخطط للمجتمع لأنها ليست معنية بهذه الوظيفة، والجامعة أيضاً ليست لها علاقة وفق الدور المنوط بها أن تحدد خيارات المجتمع أو الفرد أو المواطن. فهذه الخيارات من مهمة المربين واختصاصي التنشئة، ولأنها وظيفة تربية وسياسية وليست وظيفة علمية نحو تخليق التقدم. إنها وظيفة الأيدولوجيا إن كانت حاضرة أو لها ضرورة. فالجامعة ليس من والتأزم والانتكاسة نقدي أو الاجتماعي، أو الوعي المسؤول وتحديد خيارات الأفراد، ولا ينبغي أن تتحول منابرها وكوادرها إلى أداء مثل هذه الوظائف.

ما هو سبب الأزمة والتأزم والانتكاسة والتخلف والتخبط في الدول العربية التي تعول على التنمية والتي تملك مؤسسات جامعية؟ السبب هو انحراف مؤسسات العلم عن وظيفتها الأساسية. فهذا الانحراف أدى بالضرورة إلى نتائج مدمرة وكوارثه للعديد من المجتمعات في العالم العربي، والتي أثرت بالفعل على منظومة إنتاج المعرفة وتطور العلم وحركة البحث المعرفي عموماً. فأصبحت مؤسسة الجامعة في هذه الدول مجرد منبر لتوجيه المجتمع، وتحديد خياراته الفكرية والثقافية والسياسية، أو ساحة للصراع الأيديولوجي والعقائدي لصالح اجندات هي خارج اسوار مؤسسة الجامعة. فتحوّلت مؤسساتها الجامعية إلى إعادة إنتاج الأخر أو ترجمة ما يقدمه الأخر واهتمت بمركز صنع القرار السياسي وتقديم صيغ للحريات والهوية. فالتدخل الجامعي في خيارات الأفراد والمجتمعات العربية لا يصنع إلا النخب التي عندما تدركها الحاجة إلى ممارسة دور المرشد أو الوصي على خيارات الأفراد الشخصية أو خيارات وتوجهات المجتمع وحراكه الحر الذي ينبغي أن لا يخضع لتأثيرات المؤسسة الجامعية المعنية بمسألة العلم والمعرفة وخلق وتخليق التراكم المعرفي والعلمي وصولاً إلى تأسيس التراث العلمي الكيفي والكمي. التربية والتنشئة بالأساس من أجناس المعرفة، ولكن لكل له بيئته ومجاله واستحقاقاته وموقعه المجتمعي، وبالتالي لأبد من احترام حدود الحراك المجتمعي ومداه ونطاقه.

فالمجتمعات العربية تخلط بين الوظيفتين العلمية والتربوية التكوينية للخيارات الفردية الشخصية والاجتماعية للمواطنة العربية، الأمر الذي لا يمكن الجمع بينهما في آن واحد. فالجامعة معنية بالأساس بإعداد العلماء والخبير في الحقول المعرفية

الذين يتقنون المعرفة والمهارة والقدرة حتى يستطيعوا القيام بالواجب الذي تقتضيه الوظيفة العلمية. وعندما بدأت معظم الدول العربية في خصصه الجامعات والانفتاح على الجامعات الخاصة والأجنبية، باعتبارها مؤسسات للعلم، كان ذلك متغيراً يشير الى فقدان مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي الى فقدانها لمنوالها وبوصلتها للحريات الاكاديمية، وتقويض العلم والمعرفة، وليست امكنة لصنع الخيارات والتوجهات، حيث قُصد من ذلك بأن هذه المؤسسات عليها العناية بوظائفها الأساسية وهي "تقريظ العلم" وصنع المعرفة العلمية. والمجتمع كفيل بمنحهم الثروة لانجاز هذه الوظيفة. إذا فالوعي المسؤل هو الوعي الاجتماعي ولا يمكن للمؤسسة الجامعية العربية أن تقدمه له، وإذا مارست الجامعة هذا الدور فالاختلال المعرفي والبنوي للمركب الاجتماعي هو أحد النتائج الكارثية لأنها تدخلت في صنع خياراته وتوجهاته بدون وجه حق.

إنّ التعليم العالي في العالم العربي سيظل يعاني من مشاكل مستدامة، وسيبقى دون مستوى الطموح، إذا لم تتخذ بعض المعالجات التي تتعلق أولاً بإبعاد دور الجامعة عن مؤثرات السلطة السياسية، وإتاحة الفضاءات والمجالات للحريات الاكاديمية، سواء في القيادات العليا أو عمادات الكليات والكوادر الإدارية الأخرى، وأن تعتمد المعايير العلمية الدقيقة في اختيار تلك القيادات.

### عود علي بدء

اتضح من التحليل السابق أن موضوع الحريات الاكاديمية والتي تعني تخليق المعرفة واستجلاء الحقيقة تمر دائماً بعواصف شتى منها السياسية والثقافية والأمنية وتضادية علاقتها بمسألة السلطة والسلطان. وسبب هذا التماثل هو تنوع مدارس ومراكز التفكير Think Tank في كيفية التعامل مع دور الجامعة من حيث دورها الاكاديمي المستقل والحيادي والتابع، وعلاقة ذلك بالدور التنموي والدور المعرفي وتخليق المعرفة والعلوم بحثاً عن الحقيقة.

بالرغم من أن مسألة الحريات الاكاديمية حديثة نسبياً في الاوساط الاكاديمية العربية وليس لها موقع امامي في سلم الجامعات العربية، لكنها تظل مسألة مؤرقة لكل من الاكاديميين والسلطة. ان الحريات الاكاديمية وبالتوصيف الذي ذكرناه ينبغي احترامها وصيانتها وعدم تسييسها، وذلك من خلال رفع يد السلطة المباشرة عن التعليم العالي في الجامعات العربية. ولقد اتضح في هذا السياق غياب ادبيات الحريات الاكاديمية في الجامعات العربية، في ظل اندثار تام لمبادئ الحصانة الاكاديمية عملياً ونظرياً، وغيابها في التشريعات العربية لقطاعات التعليم العالي، وعدم تفعيل مقولات استقلال البحث العلمي عن مؤسسة السلطة .

ومن جهة أخرى، عندما بدأت بعض الدول العربية التوجه نحو خصخصة الجامعات والانفتاح على الجامعات الخاصة والأجنبية، باعتبارها مؤسسات للعلم، كان ذلك متغيراً أشار بوضوح إلى فقدان مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي إلى فقدانها لمنوالها وبوصلتها للحرية الأكاديمية، وتقويض العلم والمعرفة، وليست امكنة لصنع الخيارات والتوجهات، حيث قصد من ذلك بأن هذه المؤسسات عليها العناية بوظائفها الأساسية وهي "تقريب العلم" وصنع المعرفة العلمية. والمجتمع كفيل بمنحهم الثروة لانجاز هذه الوظيفة<sup>(١٥)</sup>.

إذاً الحرية الأكاديمية لا يمكن لمؤسسة الدولة الرسمية أن تقدمها أو تمنعها. لأنها لو بادرت بمنعها فانها بذلك تبادر إلى منع معرفة الحقيقة والبحث عنها. وإذا مارست هذا الدور فالاختلال المعرفي والبنوي للمركب الاجتماعي هو أحد النتائج الكارثية لأنها تدخلت في صنع خيارات وتوجهات الحرية الأكاديمية بدون وجه حق.

### توصيات عامة:

#### أولاً: توصيات اجرائية

- (١) إصدار دليل الحرية الأكاديمية العربية، ويشمل المبادئ والآليات ومناهج تدريبية، والعمل على توزيعه على جميع الجامعات العربية.
- (٢) انشاء المنتدى العربي للحرية الأكاديمية، ومقره كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- (٣) انشاء المجلة العربية للحرية الأكاديمية.
- (٤) دعوة اتحاد الجامعات العربية لاستحداث ادارة مختصة بالحرية الأكاديمية، ضمن ادارات اتحاد الجامعات العربية.
- (٥) تبني فكرة المؤتمر العربي الاول للحرية الأكاديمية في الوطن العربي سنة ٢٠١٤.
- (٦) دعوة المنظمة العربية لحقوق الانسان الى استحداث ادارة مختصة بالحرية الأكاديمية ضمن اقسامها وإداراتها.
- (٧) دعوة الجامعات العربية الى تبني اعلان المبادئ للحرية الأكاديمية، أو ميثاق العمل الأكاديمي في الجامعات العربية، أو ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية.
- (٨) الدعوة الى انشاء الرابط العربية للحرية الأكاديمية، ومقرها جامعة القاهرة.
- (٩) دعوة جامعة الدول العربية، خصوصا ادارة التعليم العالي بها الى تخصيص مكتب ملحق بها للحرية الأكاديمية.

#### ثانياً: السياسات العامة للحرية الأكاديمية

١- رفع المخصصات المالية للبحث العلمي في الجامعات العربية، وإلحاق مراكز

بحثية لائقة بأقسام الدراسات العليا بها، دعماً لثقافة الحريات الأكاديمية، والدعوة إلى إعلان الميثاق العربي للحريات الأكاديمية وتأسيس منظمة عربية تعتنى بالحريات الأكاديمية.

٢- احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسييس التعليم، وهو ما يعني من الناحية العملية، احترام الحريات الأكاديمية، وخضوع السلطة والأفراد للقانون، وذلك عبر إعطاء أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث والنتائج والتأليف والمحاضرات، واستعمال مختلف وسائل التطور الحديثة من دون تعقيد أو حواجز.

٣- إعادة النظر في سلم الرواتب التي تمنح للكفاءات العلمية، وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث ونتائجه، ورفع الحدود العليا لمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات، وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات الضريبية والجمركية، للوفاء بالاحتياجات الأساسية، خاصة منها المساعدات التي تضمن توفير السكن المناسب وتقديم الخدمات اللازمة لقيامهم بأعمالهم بصورة مرضية.

٤- استقلال الجامعات العربية نحو إشاعة الحريات الأكاديمية، وذلك من خلال رفع يد السلطة عن الجامعات، ووقف التدخل الحزبي والأمني والسياسي في شؤونها، واختيار القيادات الجامعية عن طريق الانتخاب، بدءاً من منصب رئيس الجامعة حتى عميد الكلية ورؤساء الأقسام، والعمل على تطوير البحث العلمي والدراسات العليا من أجل النهضة بمستوى التعليم العالي.

٥- إصلاح الجامعات العربية، من خلال فصل الجامعات العربية عن سياسات الأنظمة السياسية، باعتبارها مؤسسات علمية وأكاديمية بحتة، وأن لا ترتبط تلك المؤسسات بأية أجهزة أمنية؛ والتعامل مع الأساتذة على أساس منح الحقوق وأداء الواجبات، بشكل متوازن وقانوني ومتعارف على تداول المسؤولية وتكافؤ الفرص في المواقع من حين إلى آخر.

٦- تطوير التشريعات والسياسات الخاصة بشؤون الجامعات العربية بما يحقق الأهداف والمتطلبات اللازمة للنهوض بواقعها، لتعزيز الحريات الأكاديمية، وتفعيل المنظومات التشريعية القائمة متى كانت ضامنة لمبادئ ومسيرة الحريات الأكاديمية.

٧- منح الجامعة دوراً مهماً في وضع السياسات العامة للتعليم، والاستقلال في تحديد المناهج الدراسية والأنساق، وتحديد المعايير الأكاديمية والأخلاقية الشفافة للترقيات العلمية.

٨- تجنب التدخل بالسياسات المتصلة بالمناهج وتعيين أعضاء هيئة التدريس،

وضرورة اعتماد مبادئ الكفاءة والنزاهة والشفافية عند اختيار أعضاء هيئة التدريس.

٩- إصدار دليل الحريات الأكاديمية العربية، يشمل المبادئ والآليات ومناهج تدريبيّة، والعمل على توزيعه على جميع الجامعات العربيّة.

١٠- إشاعة مبدأ الحصانة الأكاديمية، في حدود البحث العلمي، والعمل على إقرارها في التشريعات العربيّة، دعماً للحريات الأكاديمية.

١١- دعم وتشجيع المبادرات المحليّة لتشكيل روابط وهيئات للحريات الأكاديمية في الجامعات العربيّة.

١٢- تجاوز دور اتحاد الجامعات العربيّة لأدواره التسييسية في التعليم العالي العربي الرسمي، باعتباره ممثلاً لمؤسسة السلطة في البلدان العربيّة، وفشله في توطين الحريات الأكاديمية في الجامعات العربيّة.

#### ملحق بالإعلانات الدوليّة للحريات الأكاديمية:

- ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية، الرابطة إيطالية، لأساتذة ومحاضري الجامعات، مؤتمر سيينا، ١٩٨٢ .
- الميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية، بولونيا، إيطاليا، مؤتمر الجامعات الأوروبية ورؤسائها ١٩٨٨ .
- إعلان ( ليما ) للحريات الأكاديمية، الهيئة العامة للخدمة الجامعية العالمية، ١٩٨٨ .
- إعلان ( كمبالا ) ندوة الحرية الأكاديمية والمسئولية الاجتماعية للمثقفين، المركز الدولي للمؤتمرات بكمبالا، أوغندا، ١٩٩٠ .
- إعلان مركز حقوق الإنسان البولندي، مركز حقوق الإنسان البولندي، بوزنان، ١٩٩٣ .

- United Nations, "Universal Declaration of Human Rights", December 10, 1948.

- Kampala Declaration of Intellectual Freedom and Social Responsibility", in International Education and the University (UNESCO), ed. James Calleja (London: Jessica Kingsley, 1995.

- Organization of African Unity, "African Charter on Human and Peoples' Rights", June 27, 1981, <http://www.unhcr.org/refworld/docid/3ae6b3630.html>.

### Suggested Readings:

- Aristotle. *Nicomachean Ethics*. Translated by W. D. Ross. Kitchener, ON: Batoche Books, 1999.
- Bahr, Ann Marie B. "The Right to Tell the Truth". *Chronicle of Higher Education*, May 6, 2005, <http://chronicle.com/article/The-Right-to-Tell-the-Truth/5780>.
- Barnett, Ronald, *Reshaping the University: New Relationships between Research, Scholarship, and Teaching*. Maidenhead, UK: Open University Press, 2005. *A Will to Learn: Being a Student in an Age of Uncertainty*. Maidenhead, UK: Open University Press, 2007
- Bayart, Jean-François. *The State in Africa: the Politics of the Belly*. Translated by Mary Harper, Christopher, and Elizabeth Harrison. New York: Longman Publishing, 1993.
- Berdahl, Robert M. "Developed Universities and the Developing World: Opportunities and Obligations." in Boler, Megan, ed. *Democratic Dialogue in Education: Troubling Speech, Disturbing Silence*. New York, Peter Lang, 2004.
- Oulton, Geoffrey, and Colin Lucas. *What Are Universities For?* Occasional paper of the League of European Research Universities, September 2008.
- Castells, Manuel. "The University System: Engine of Development in the New World Economy." In *Improving Higher Education in Developing Countries*, edited by Angela Ransom et al. Washington, Washington, DC: World Bank, 1993.
- CésaireDelanty, Gerard. *Challenging Knowledge: the University in the Knowledge Society*. Buckingham, UK, Society for Research into Higher Education & Open University Press, 2001.
- E. well, Peter T. *Lever for Change: The Role of State Government in Improving the Quality of Post Secondary Education*. Denver: Education Commission of the States, 1985.
- Giroux, Henry A. "Academic Freedom under Fire: The Case for Critical Pedagogy." *College Literature* 33, no. 4 (Fall 2006): 1–42.
- Graham, Gordon. *The Institution of Intellectual Values: Realism and Idealism in Higher Education*, Exeter, UK: Imprint Academic, 2005.
- Hooks, Bell. *Teaching to Transgress Education as the Practice of Freedom*. New York: Routledge, 1994.
- Ivie, Robert L. "A Presumption of Academic Freedom". *The Review of Education, Ped-*



- gogy, and *Cultural Studies* 27 (2005a): 53–85.
- Mamdani, Mahmood, and Mamadou Diouf, eds. *Academic Freedom in Africa*. Senegal: Codestria Series, 1994.
- Mann, Sarah. *Study, Power and the University: The Institution and Its Effects on Learning*. Maidenhead, UK: Open University Press, 2008.
- Menand, Louis, Ed. *The Future of Academic Freedom*. Chicago: University of Chicago Press, 1996.
- Nussbaum, Martha. "Education for Democratic Citizenship." Institute of Social Studies Public Lecture, Series, no. 1. The Hague: Institute of Social Studies, 2006.
- Omozuanubo, Ihonvbere, Julius. "The State and Academic Freedom in Africa: How African Academics Subvert Academic Freedom?" *Journal of Third World Studies* 10, no. 2 (Fall 1993).
- Sen, Amartya. *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press, 1993.
- Spanos, William. *The End of Education*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.
- Tight, Malcolm. *Researching Higher Education*. Maidenhead, UK: Open University Press, 2003.
- "Academic freedom". *The Dictionary of the History of Ideas*.
- Andrescu, Liviu. "Foundations of Academic Freedom: Making New Sense of Some Aging Arguments". *Studies in Philosophy and Education* (2009) 28.6, 499-515.
- Chester Man, Simon. "Academic Freedom in New Haven and Singapore". *Straits Times*, 30 March 2012, page A23.
- Cross, Tom. "Academic Freedom and the Hacker Ethic", *Communications of the ACM*, June 2006.
- Ekstrand, Lasse and Wallmon, Monika "Dancing with the Devil? Notes on a Free University". *The International Journal of Diversity in Organizations, Communities and Nations* (2008) 8.3, 171-174.
- Fish, Stanley (2006-07-23). "Conspiracy Theories 101". *New York Times Op-Ed*.
- Hofstadter, Richard, *Academic Freedom in the Age of the College*, Columbia University Press, 1955, 1961.
- Karran, Terence. "Academic Freedom in Europe: A Preliminary Comparative Analysis".

Higher Education Policy (2007) 20, 289–313.

Karran, Terence. "Academic Freedom: A Research Bibliography" (2009) has over 1000 entries and is freely downloadable as a pdf from: <http://eprints.lincoln.ac.uk/1763/>.

Metzger, Walter, Academic Freedom in the Age of the University, Columbia University Press, 1955.

Nelson, Cary, No University Is an Island: Saving Academic Freedom. New York University Press, 2010. ISBN 978-0-8147-5859-5

Russell, Conrad. "Academic Freedom", Routledge (1993) ISBN 0-415-03715-8.

### الهوامش

1- See: United Nations, "Universal Declaration of Human Rights", December 10, 1948.

<http://www.un.org/en/documents/udhr>, Kampala Declaration of Intellectual Freedom and Social Responsibility", in International Education and the University (UNESCO), ed. James Calleja (London: Jessica Kingsley, 1995, and Organization of African Unity, "African Charter on Human and Peoples' Rights", June 27, 1981, <http://www.unhcr.org/refworld/docid/3ae6b3630.html>.

2- For further details look at: Hooks, Bell. Teaching to Transgress Education as the Practice of Freedom. New York: Routledge, 1994.

٣- وكنتيجة لهذا القانون فقد تم إغلاق مركز (زايد للتنسيق والمتابعة في أبو ظبي) بسبب الضغوط الأميركية والإسرائيلية؛ لأنه قدم دراسات وبحوث على مستوى علمي عال، واستضاف شخصيات دولية وعلمية ودينية (مسيحية ويهودية ومسلمة) كرسالة معلنة للمركز.

٤- للمزيد انظر الى: ( شوبنهاور، مذاهب فكرية معاصرة، عرض ونقد محمود مزروعة ص ٢٠-١٨٩ .

5- Scott, Helen (Winter 2000), "The Mark Twain they didn't teach us about in school" International Socialist Review, 10, pp. 61–65.

٦- رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء في السعودية المتوفى عام ١٩٩٩ .

٧- الآية القرآنية هذه دائما تنصدر واجهة مؤسسة التفكير الغربية والاستناد عليها عند حديثها عن حرية الاعتقاد الديني .



- 8- Sen., Amartya. Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press, 1993.
- 9- Castells, Manuel. "The University System: Engine of Development in the New World Economy." In Improving Higher Education in Developing Countries", edited by Angela Ransom et al. Washington, Washington, and DC: World Bank, 1993, P.65.
- 10- Oulton, Geoffrey, and Colin Lucas. What Are Universities For? Occasional paper of the League of European Research Universities, September 2008.P. 8.
- ١١- يعنى الباحث هنا ان الوعى الاجتماعى هو الوعى النقدي، وهى مترادفات في اللغة العربية.
- 12- See: Graham, Gordon. The Institution of Intellectual Values: Realism and Idealism in Higher Education, Exeter, UK: Imprint Academic, 2005.
- ١٣- البحث يتصور ان اهم معضلات مؤسسة الجامعة فى العالم تكمن في فقدانها الي براديم خاص بها، والذي يشمل إطارها النقدي المفاهيمي والمعرفي العام.
- 14- See: Julius Omozuanubo Ihonvbere, "The State and Academic Freedom in Africa: How African Academics Subvert Academic Freedom," Journal of Third World Studies 10, no. 2 (Fall 1993).
- ١٥- رفع المخصصات المالية للبحث العلمي في الجامعات العربية، وإلحاق مراكز بحثية لائقة بأقسام الدراسات العليا بها.